



التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات

المقدمة

تحديداً لموضوع التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان.^٣ وتسعى إلى توضيح طبيعة هذه الظاهرة وأماكن حدوثها وأسبابها وأشكالها ومرتكبيها ومدى انتشارها.

وتسعى أيضاً إلى تنبيه البرلمانات إلى هذه القضية وتشجيعها على التصدي لها، ولا سيما عن طريق تناول المسائل المتعلقة بعملها بشكل سليم، وطابعها الشامل والتمثيلي واستعدادها لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتهدف أيضاً إلى مساعدة البرلمانات في إحداث التغيير المنشود في عالم السياسة عن طريق التصدي لهذه الظاهرة التي تعرقل تقدم المرأة نحو المساواة وتقوض أسس الديمقراطية.

الجنساني^٢ أن دخول النساء المجال السياسي يخرجهن من الدور الذي يحصرهن في الحياة الخاصة إلى عالم تتعرض فيه شرعيتهن للتشكيك أحياناً.

ويمكن أن تتخذ المقاومة المذكورة أنفاً أشكالاً مختلفة مثل التعليقات الجنسية أو التهيب أو المضايقة. وتثير تلك السلوكيات، التي تستهدف النساء في الحياة السياسية، القلق بشكل خاص. وكان يُنظر إلى تلك السلوكيات في الماضي على أنها «شيء يجب التعايش معه» أو «مجرد جزء من الحياة السياسية» ولكن اليوم، بات عدد متزايد من النساء والرجال في شتى أنحاء العالم يندد بها قائلاً إن لا مكان لها في الثقافة السياسية.

وتهدف هذه النشرة المواضيعية إلى توضيح تلك القضايا عن طريق تحليل نتائج دراسة أولى مخصصة

تتطور البرلمانات باستمرار مواكبةً للتغيرات في المجتمع. فعليها أن تكون مثلاً ونموذجاً للعلاقات الاجتماعية التعددية والمتساوية والسلمية والمتسامحة. ولذلك، تعدّ الزيادة الكبيرة في عدد النساء في البرلمان خلال السنوات القليلة الماضية خطوة مهمة نحو تحقيق المبادئ الأساسية للديمقراطية. إذ إن الوجود المتزايد للمرأة في البرلمان، الذي كان محفلاً يهيمن عليه الذكور، يمكن المؤسسة البرلمانية من التكيف مع عصرها وتطوير أساليب عملها وهيكلها وأولوياتها التشريعية.

ولا شك في أن تدفق النساء إلى البرلمان مفيد للديمقراطية التمثيلية ولكنه يميل إلى إحداث اضطراب في النظام القائم فيؤدي ذلك إلى بعض المقاومة. وقد كشفت دراسة حديثة للاتحاد البرلماني الدولي عن البرلمانات المراعية للمنظور

المنهجية

تعرض هذه النشرة المواضيعية نتائج دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن تجارب النساء الأعضاء في البرلمانات الوطنية، ودراسة عن تجارب البرلمانات بوصفها مؤسسات.

وتستند الدراسة إلى بيانات كمية ونوعية قَدِّمَتْهَا طوعاً ٥٥ برلمانية من ٣٩ بلداً موزعاً كما يلي على المناطق الخمس في العالم: ١٨ في أفريقيا، و١٥ في أوروبا، و١٠ في آسيا والمحيط الهادئ، و٨ في الأمريكتين، و٤ في الدول العربية.^٤ وتنتمي تلك البرلمانات إلى جميع الفئات العمرية (الجدول ١). وتنتمي معظمهن إلى حزب سياسي (٥٨ بالمئة من الأحزاب الحاكمة و٤٢ بالمئة من أحزاب المعارضة). وكل واحدة منهن عاشت تجربة شخصية ومهنية وسياسية فريدة.

وأجريت مقابلات معهن عن (١) قصتهن الشخصية؛ (٢) وتصوراتهن وتجاربهن من حيث أعمال المضايقة أو التهيب أو العنف التي تعرضن لها؛ (٣) وأسباب تلك الأعمال أو السلوكيات وعواقبها المحتملة؛ (٤) والحلول اللازمة لمنع تلك الأعمال ومعالجتها. ونظراً إلى الطبيعة الحساسة لتلك المسائل، تم التعامل مع جميع الردود بسرية تامة.

وتستند الدراسة أيضاً إلى البيانات المتعلقة بالسياسات والهياكل والآليات القائمة لمكافحة السلوكيات غير المقبولة والتحرش الجنسي والعنف الجنسي داخل البرلمان. واستُمدت تلك البيانات من ٤٢ برلماناً (٥٣ مجلساً) منها ١٩ في أوروبا، و٩ في أفريقيا، و٩ في آسيا والمحيط الهادئ، و٤ في الأمريكتين، و١ برلمان واحد في الدول العربية.^٥ وأتاحت تلك المعلومات رسم صورة جزئية لما تقوم به البرلمانات حالياً لمنع تلك الظاهرة ومكافحتها. وأخيراً، استرشدت الدراسة بتحليل للوثائق والمقالات الصحفية التي تتناول ذلك الموضوع.

وتركز الدراسة على النساء المنتخبات في البرلمان دون المقارنة في هذه المرحلة بين تجاربهن وتجارب نظرائهن من الرجال أو الموظفين البرلمانيين. ولا تسعى الدراسة إلى المقارنة بين العنف ضد النساء في الحياة السياسية والعنف ضد المرأة عامة، ولا بين تجربة البرلمانيات وتجربة النساء العاملات في مهن أو مجالات أخرى كان الرجال يهيمنون عليها أو يستأثرون بها حصراً حتى وقت قريب.

ما الموضوع؟ المفاهيم والتعاريف

وحرة وأمومة، كما هو منصوص عليه في عدة صكوك دولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد تتخذ السلوكيات والأعمال التي تؤثر في النساء في الحياة السياسية شكل تحيز جنسي عادي، ولكن في كثير من الحالات تكون جزءاً من تصور نمطي أوسع نطاقاً بأن النساء «غير متهيبات» أو «لا مكان لهن» في الحياة السياسية. ويؤدي ذلك إلى ثني النساء عن مواصلة المشاركة في الحياة السياسية أو حتى عن الرغبة في دخولها؛ فيعيق ذلك كثيراً قدرتهن على الوصول إلى المناصب القيادية وأداء مهامهن كمسؤولات منتخبات.

الجدول ١ - عمر المجيبات

استعراض عام	للظاهرة
٣٠-١٨	١,٨%
٤٠-٣١	١٦,٤%
٤٥-٤١	١٠,٩%
٥٠-٤٥	١٨,٢%
٦٠-٥١	٣٤,٥%
٧٠-٦١	١٤,٥%
٨٠-٧١	٣,٦%

يعرّف إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة «العنف ضد المرأة» بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»^٦. وتتضرر ثلث نساء العالم من هذا العنف.^٧ وقد يكون العنف جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو اقتصادياً ولا يسلم من العنف أي مجتمع أو ثقافة أو طبقة اجتماعية اقتصادية.

- ووفقاً للعمل المفاهيمي الذي قامت به الحملة الدولية #NotTheCost (#ليس_الثمن) من أجل الحد من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، يتسم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بالخصائص الثلاث التالية:
- هدفه النساء بسبب جنسهن؛
- طبيعته تعصب قائم على الجنس، كما يتبين من حالات التهديدات المتحيزة جنسياً والعنف الجنسي؛
- نتيجه إحباط النساء من أن يكنّ أو يصبحن ناشطات سياسياً.^٨

ويعدّ ذلك العنف انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الالتزام بضمان مشاركة المرأة في العمليات السياسية مشاركة كاملة

استعراض عام للظاهرة

تؤكد نتائج الدراسة أن أعمال التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات ظاهرة حقيقية وواسعة الانتشار. وتشير النتائج إلى أن الظاهرة موجودة في كل بلدان العالم، بدرجات متفاوتة، وتضر بعدد كبير من البرلمانيات. وكما هو مبين في الجدول ٢، تكشف نتائج الدراسة عن مستويات مثيرة للقلق من الانتشار - ولا سيما بالنسبة للعنف النفسي الذي يتصدر القائمة ويمس ٨١,٨ بالمائة من المجيبات من جميع البلدان والمناطق. ومن بين أنواع العنف النفسي، قالت ٤٤,٤ بالمائة إنهن تلقين تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف خلال فترة ولايتهن البرلمانية (الجدول ٣).

ومع ذلك، لا يزال انتشار أشكال العنف الأخرى كالعنف الجنسي والجسدي والاقتصادي مثيراً للقلق وإن كان مستوى انتشارها أقل (الجدول ٢). ويمس هذا النوع من العنف البرلمانيات في جميع البلدان ويكون أشد حدة على النساء اللواتي يدافعن عن حقوق المرأة في البلدان التي يسود فيها عامةً انعدام الأمن و/أو العداء تجاه تلك الحقوق.

الجدول ٣ - انتشار مختلف أشكال العنف النفسي

٦٥,٥%	تعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً ومهينة
٢٧,٣%	نشر صور لكن أو تعليقات شديدة الإهانة ذات إيحاءات جنسية عنكن في وسائل الإعلام التقليدية
٤١,٨%	نشر صور مهينة أو ذات إيحاء جنسي قوي لكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي
٤٤,٤%	تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف
٣٢,٧%	مضايقة (التعرض لسلوك إلحاحي وغير مرحب به، بما في ذلك الاهتمام غير المرغوب فيه أو اتصال أو تفاعل لفظي غير مرحب به قد أخافكن)

ومن بين المجيبات، قالت ٦٥,٥ بالمائة إنهن تعرضن عدة مرات، أو في كثير من الأحيان، لتعليقات مهينة جنسياً خلال فترة ولايتهن البرلمانية. وفي الغالبية العظمى من الحالات، كان زملاء رجال - من أحزاب المعارضة أو أحزابهن - هم من يدلون بتلك التعليقات داخل البرلمان. وقالت المجيبات إنهن تعرضن لتعليقات من ذلك النوع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبدرجة أقل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو خلال اجتماعات سياسية.

وقالت المجيبات إنه يجب عليهن التعامل باستمرار مع تصورات نمطية عن مظهرهن وكيفية تعبيرهن عن أنفسهن وتصرفاتهن والدور الذي ينبغي أن يؤديه. وبوجه أعم، يكون سلوكهن الأنثوي المفرط أو غير الكافي موضع تعليقات وهجمات وسخرية منتظمة وواسعة الانتشار. وينطبق الأمر ذاته على حالتهن الزوجية وحياتهن العاطفية والجنسية والعائلية إما الحقيقية أو المفترضة.

وتهدف الملاحظات السوقية والكريهة على أجساد النساء ومظهرهن إلى تقويض إحساس النساء بالشرعية والكفاءة.

الجدول ٢ - انتشار مختلف أشكال العنف ضد البرلمانيات

نعم	العنف النفسي
٨١,٨%	هل تعرضتم شخصياً لشكل أو أكثر من أشكال العنف النفسي التالية؟
٧٨,١%	هل شهدتم أفعالاً من العنف النفسي ضد زميلة أو أكثر من زميلاتكم في البرلمان؟
نعم	العنف الجنسي
٢١,٨%	هل تعرضتم شخصياً لشكل أو أكثر من أشكال العنف الجنسي؟
٣٢,٧%	هل شهدتم أفعالاً من العنف الجنسي ضد زميلة أو أكثر من زميلاتكم في البرلمان؟
نعم	العنف الجسدي
٢٥,٥%	هل تعرضتم شخصياً لشكل أو أكثر من أشكال العنف الجنسي؟
٢٠,٠%	هل شهدتم أفعالاً من العنف الجنسي ضد زميلة أو أكثر من زميلاتكم في البرلمان؟
نعم	العنف الاقتصادي
٣٢,٧%	هل تعرضتم شخصياً لشكل أو أكثر من أشكال العنف الاقتصادي؟
٣٠,٩%	هل شهدتم أفعالاً من العنف الاقتصادي ضد زميلة أو أكثر من زميلاتكم في البرلمان؟

العنف النفسي

يشمل العنف النفسي كل سلوك عدائي أو فعل من المرجح أن يتسبب في أذى نفسي أو معاناة أو خوف. وسعياً إلى الحد من العنف النفسي ضد المرأة في الحياة السياسية، وهو أمر صعب بل وعر بحكم طبيعته، سُئلت المجيبات فقط عن التعليقات والإيحاءات والصور المتحيزة جنسياً أو الجنسية المهينة التي استهدفتهن وعن التهديدات و/أو أعمال المضايقة التي تعرضن لها.

دوماً إلى تصريحات الرجال وتكون الأولوية للرجال عند إعطاء الكلمة».

وقالت برلمانية أوروبية «لم يحاول أحد مني من التحدث فعلياً ولكنني أُسأل باستمرار - حتى من زملائي الذكور في الحزب - إذا كان ما أريد قوله مهماً جداً أو إذا كان بإمكانني الامتناع عن أخذ الكلمة أو إذا كان بإمكانني التعبير بطريقة مختلفة».

وفي بعض الأحيان، تساهم وسائل الإعلام في استمرار الشائعات أو السلوكيات المتحيزة جنسياً أو الملاحظات المعادية للمرأة التي تجرد النساء تماماً من أي كفاءة سياسية. وفي كثير من الأحيان، نرى صوراً نمطية للسياسيات تبالغ في صفاتهن الجنسية أو تجردهن من إنسانيتهم أو تبالغ في الطبيعة العاطفية لملاحظتهن أو ردود فعلهن. وترى ٢٧,٣ بالمئة من المجيبات أن وسائل الإعلام التقليدية قد نشرت صوراً لهن أو تعليقات عليهن كانت مسيئة للغاية أو مليئة بالإيحاءات الجنسية.

وارتفعت هذه النسبة إلى ٤١,٨ بالمئة في حالة الصور أو التعليقات التي نُشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، أو واتساب، أو فيسبوك، أو غيرها). وفي حالة وسائل التواصل الاجتماعي، تكون تلك الأعمال مجهولة الهوية غالباً على الرغم من أن الجناة يذكرون أحياناً ميولهم السياسية. ومن السهل على من يظل بعيداً ولا يكشف عن هويته أن ينشر صوراً ذات دلالات جنسية أو افتراضية أو مهينة على نطاق واسع.

وقد أشارت مجيبات من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط إلى صور مركبة تظهرهن عاريات، أو صور لهن مصحوبة بتعليقات تحط من قدرهن، أو رسومات مهينة لهن، أو معلومات تُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي تشير إلى معاناتهن من مشكلات زوجية وفشلهن في حياتهن الخاصة.

ومن أبرز الأمثلة الأخرى على العنف النفسي ضد البرلمانيات التهديدات الموجهة عادةً عن طريق البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي. ويكون من الصعب في الغالب منع نشر تلك الرسائل أو وقفها ومن الصعب تحديد هوية أصحابها ومقاضاتهم. وقالت ٤٤,٤ بالمئة من المجيبات تقريباً إنهن تلقين تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف. وتوجد أيضاً تهديدات باختطاف أطفال البرلمانيات أو قتلهم.

قالت برلمانية آسيوية «أرسل لي شخص ما معلومات عن ابني - سنه ومدرسته وصفه وغيره - مهدداً باختطافه».

وفقاً لبرلمانية آسيوية أخرى «يتهمني أعضاء الأحزاب المحافظة والمتطرفون في المجتمع بأنني لست مسلمة حقيقية وأني أصدر بيانات كاذبة ولا سيما عندما أتحدث عن حقوق المرأة أو زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وينشرون رسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل «هيا اقتلوها»».

يمكن أن يكون للتهديدات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تأثير تسلسلي وآثار مضاعفة. ولعل تجربة إحدى البرلمانيات

أفادت برلمانية من أمريكا الشمالية بأنهم «يتحدثون عن جسدك لإعادتك إلى مكانك وإثبات أنهم لا يأخذونك على محمل الجد».

قالت برلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إن «البرلمانيين الذكور يعتقدون أنه من المقبول الإدلاء بتعليقات جنسية. ولا يرون أنفسهم متساوين مع زميلاتهم بل أن وجودهن يقتصر على إمتاعهم فقط».

من التعليقات الأخرى أن «من المؤكد أن حليياً وفيراً يخرج من هذا الشدي» (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) و«مكانك أحسن بكثير في فيلم إباحي» (أوروبا).

وتنتشر أيضاً التعليقات المسيئة لوضعهن العائلي أو حياتهن الخاصة أو تلميحات حول أخلاقهن الجنسية.

وفقاً لبرلمانية أوروبية، عمل المرأة في السياسة وكونها عازبة سبباً كافياً للتعليقات المسيئة: «أتلقي رسائل إلكترونية مصحوبة أحياناً بـ إباحية ورسالة «دع السياسة وشأنها وتزوجي يكون أفضل لك»».

وفقاً لبرلمانية آسيوية، يكفي الزوج من أجنبي لتبديد شرعية المرأة ومصداقيتها: «يعاملونني كخاتنة للأمة، أي جاسوسة، ويتهمونني بتلويث دماء مواطني بلدي».

وتخص تعليقات أخرى الدور الاجتماعي المتوقع للمرأة، ولا سيما كأمهات وزوجات.

صرحت برلمانيات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما يلي: «يتهمونني بأني عدوانية وأم سيئة ويسألونني إذا كنت مثلية».

قيل لبرلمانية آسيوية «أنت لست المرأة في بيتك، أنت لست امرأة أصلاً ورجلك زوج الست».

تحيز جنسي كامن؟

لطالما تربّع الرجال على كراسي القوة في البرلمان، ولذلك تواجه النساء مواقف من التحيز الجنسي داخل البرلمان على غرار ما تواجهه في شتى أنحاء المجتمع. وذكرت المجيبات التعرض للتعالي والتحيز الجنسي يومياً عن طريق إيماءات وأصوات غير لائقة.

وقالت برلمانية أوروبية «إذا تحدثت امرأة بصوت عالٍ في البرلمان، يُقال لها «هش» بوضع إصبع أمام الشفتين كما نفضل مع الصغار. ولا يحدث ذلك مطلقاً عندما يتحدث رجل بصوت عالٍ».

ووصفت بعض المجيبات إيماءات وأصوات ذات إيحاءات جنسية مثل التصفير و«القلبات الهوائية» والمصافحات التي تنطوي على استخدام غير لائق للإصبع.

وتحدثت برلمانية آسيوية عن مواقف مهينة ومهيمنة أكثر قائلةً «خلال فترة ولايتي الأولى في البرلمان، كانت الهيئات البرلمانية تشير

الأوروبيات مثال على ذلك: «تلقيت ذات مرة، على مدى أربعة أيام، أكثر من ٥٠٠ تهديد بالاعتصاب عبر تويتر».

ويمكن للتهديدات وأعمال التهيب أن تزداد مع مرور الوقت فتتخذ شكل مضايقة ذهنية. وقالت ٣٢,٧ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن لسلوكيات إلحاحية وعنيفة ذات طبيعة غير جنسية.

ووفقاً لدراسة وطنية أجريت في المملكة المتحدة، تعرض ٥٨ بالمئة تقريباً من البرلمانيات لتسلط أو مضايقة غرباء. ويكون الدافع عادةً ضغائن شخصية أو أمراض عقلية.^٩ ويبدو أن ذلك العنف يطول البرلمانيات والبرلمانيات كلاهما إلى حد كبير. ومع ذلك، وفقاً لهذه الدراسة التي تشارك فيها النساء، يشمل مرتكبو تلك الأفعال رجالاً وزملاء برلمانيين مجهولين ينتمون إلى المعارضة أو حتى الأحزاب السياسية نفسها للنساء. ولا تنسب المجيبات عامةً تلك الأفعال إلى ناخبين ساخطين أو مرضى عقليين وإنما إلى أشخاص يحاولون ثنيهن عن المشاركة في الحياة السياسية. وذكرت ٥٢ بالمئة من المتضررات من السلوكيات المتحيزة جنسياً و/أو العنف القائم على الجنس أن مرتكبي تلك الأفعال قد قاموا بها مع علمهم الكامل بعواقبها.

العنف الجنسي

لا تقتصر أعمال المضايقة والعدوانية ذات الطبيعة الجنسية على الساحة السياسية. ووفقاً لدراسة دولية، أبلغت أكثر من ٧ بالمئة من النساء في جميع أنحاء العالم بأنهن تعرضن للعنف الجنسي على يد أشخاص غير أزواجهن أو شركاء حياتهن.^{١٠} وإن هيمنة الرجال على الحياة السياسية، عدداً ومركزاً، قد يعطي بعضهم شعوراً بأنهم الأقوى مما يؤدي إلى العنف الجنسي. وينطبق ذلك بخاصة في حالة صمت الضحية لأسباب حزبية ولأن المناصب السياسية غير دائمة وعليها طلب شديد.

وترى البرلمانيات المشاركات في هذه الدراسة أن التحرش الجنسي ممارسة شائعة. وقالت ٢٠ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للتحرش الجنسي أثناء فترة ولايتهن البرلمانية؛ وقالت ٧,٣ بالمئة إن شخصاً ما حاول إرغامهن على إقامة علاقات جنسية. وذكر البعض إيماءات غير لائقة وغير مرغوب فيها مثل وضع يد على الثديين أو المؤخرة. وتحدث تلك الأفعال عادةً في البرلمان، وبدرجة أقل خلال الاجتماعات السياسية وفي الحياة الخاصة وحتى خلال حفلات العشاء الرسمية أو حلقات العمل أو السفر إلى الخارج. وقالت المجيبات إن مرتكبي غالبية تلك الأفعال من زملائهن الرجال - من أحزابهن وأحزاب المعارضة - عوضاً عن الناخبين الذكور.

وأشارت بعض المجيبات إلى طلبات من الرجال للحصول على خدمات جنسية مقابل مزايا مادية أو سياسية. وتساهم تلك الأشكال من الابتزاز في ترسيخ فكرة لدى النساء وعامة الجمهور وهي أن الموافقة على تلك الخدمات هي الطريقة الوحيدة لكي تجد المرأة مكانتها وتتقدم في الحياة السياسية.^{١١}

وقالت إحدى البرلمانيات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إن رفض تلك المحاولات أو الخدمات الجنسية قد يؤدي إلى أعمال انتقامية تعيق

عمل المتضررة بشكل كبير: «زميلتي في البرلمان باحت لي بأن رئيس البرلمان طلب منها إقامة علاقة جنسية معه. ومنذ أن رفضت، لم يعطها الكلمة في البرلمان».

العنف الجسدي

يشمل العنف الجسدي كل عنف يلحق ضرراً جسدياً ببرلمانية أو أفراد عائلتها؛ وقالت ٢٠ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للصفع أو الدفع أو الضرب أو الرمي بجسم كان يمكن أن يصيبهن خلال فترة ولايتهن؛ وقالت ١٢,٧ بالمئة إن شخصاً ما هددهن باستخدام أو استخدم ضدهن سلاحاً نارياً أو أبيض أو غيرهما؛ وقالت مجيبة واحدة إنها تعرضت للضرب على أيدي عناصر الشرطة خلال مسيرة سياسية سلمية. وقد حدث ذلك العنف الجسدي في أماكن مختلفة، ولكن ربما في أغلب الأحيان أثناء الاجتماعات السياسية أو على هامشها. والجنابة هم في الغالب من الذكور، وفي بعض الأحيان من الإناث، من أنصار الأحزاب المعارضة وشخصيات مجهولة؛ وكان البعض من أعضاء حزبهن أو عائلتهن أو من عناصر إنفاذ القانون.

ادعت برلمانية من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية أنها تعرضت للضرب خلال مشاجرة اندلعت في المجلس.

أعلنت برلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن «رئيس بلدية صفعني في مكتبه، وفي البرلمان أصابني برملي من حزبي في عيني».

وتعرض عدد من المجيبات في أفريقيا وآسيا وأوروبا لمحاولات اعتداء أيضاً، وإن أوقفها الحراس الشخصيون.

الإساءة الاقتصادية

في هذا المجال، قالت ١٤,٥ بالمئة من المجيبات إنهن حُرمن من أموال مستحقة لهن خلال فترة ولايتهن (مثل راتبهن البرلماني)؛ وحُرمت ١٢,٧ بالمئة من موارد أخرى (مكاتب أو حواسيب أو موظفون أو أمن) يتمتع بها زملاؤهن الذكور في البرلمان.

حُرمت برلمانية من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية من الموارد والامتيازات البرلمانية المستحقة لها كنايبة رئيس: «اضطرت للضغط للحصول على سيارة وتمويل إضافي وأمن مثل ما تتمتع به سلفي الذكر. ولكنني لم أحصل على أي شيء فاستسلمت».

ويكون الإجحاف المالي تمييزياً ويعيق البرلمانيات ويعقد عملهن. وفضلاً عن ذلك، تعرضت ممتلكات ١٨,٢ بالمئة من المجيبات للتلف أو التدمير.

أين ومن؟

تُظهر هذه الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت المكان الأول الذي يُرتكب فيه العنف النفسي ضد البرلمانيات - ولا سيما في شكل ملاحظات متحيزة جنسياً ومسيئة للنساء، وصور مهينة، ومضايقة وترهيب وتهديد.

وأكدت مؤخراً دراسة أجريت في الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة نطاق المضايقات عبر الإنترنت، مع ضرب مثل بارز وهو أن هيلاري كلينتون تلقت عدداً من التهديدات التي تحتوي على إهانات وتعليقات مسيئة أثناء حملتها للحزب الديمقراطي كان ضعف العدد الذي تلقاه بيرني ساندرز أثناء حملته. وينطبق الأمر ذاته على جوليا جيلارد بالمقارنة مع كيفين رود في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤^{١٢} وكانت هذه الظاهرة جزءاً من ارتفاع العنف السيبرني ضد المرأة بوجه عام: فعلى مستوى العالم، ثلاثة أرباع مستخدمي الإنترنت «تعرضن لشكل من أشكال العنف السيبرني»^{١٣}.

يُرتكب العنف ضد البرلمانيات في الساحات السياسية التقليدية، بما في ذلك المكاتب البرلمانية، ومكاتب الدوائر الانتخابية، والاجتماعات السياسية، والساحات الجديدة التي أنشأتها وسائل التواصل الاجتماعي. وبطبيعة الحال، يمكن أيضاً للزوج أو أي فرد آخر من العائلة أن يكون عنيفاً معهن في حياتهن الخاصة كما هو الحال بالنسبة لجميع النساء.

ولا ينحصر مرتكبو أعمال العنف في دائرة الخصوم السياسيين، كما هو شائع في حالات العنف السياسي، ولا في الدائرة المعتادة للمواطنين العدوانيين أو غير الراضين أو المضطربين عقلياً. إذ يمكن أن تتعرض البرلمانيات للمضايقة أو التحرش أو الاعتداء على يد زملاء ذكور من أحزابهن. ويمكن أيضاً أن يستهدفهن قادة المجتمع والزعماء الدينيون وأفراد أسرهن بسلوكيات عنيفة.

وسائل التواصل الاجتماعي: ساحة جديدة للعنف ضد المرأة، بما في ذلك المرأة في الحياة السياسية

لماذا؟ عوامل الخطر

من حيث أسباب العنف ضد البرلمانيات المشاركات في هذه الدراسة، رأت ٦١,٥ بالمئة ممن تعرضن لسلوكيات متحيزة جنسياً أو عنف قائم على الجنس أن تلك الأفعال كانت ترمي في المقام الأول إلى تنيهنهن وزميلاتهن عن مواصلة العمل السياسي. وذكُرت المنافسة السياسية في ٤١,٧ بالمئة من الردود فقط.

ووفقاً لما ذكرته ٦٠,٥ بالمئة من المجيبات، كان الدافع الرئيسي لتلك الأفعال هو المواقف القاطعة التي اتخذتها النساء بشأن قضايا معينة. وعندما خص ذلك موضوعات مثيرة للجدل، مثل الدفاع عن حقوق النساء وحقوق الإنسان بوجه عام، قالت إن نشاطهن جعلهن أهدافاً خاصة للسلوكيات المتحيزة جنسياً وأعمال العنف.

قالت برلمانية آسيوية إن «البرلمانيات الشابات المؤمنات بالحركة النسائية يتعرضن بخاصة للتجاهل أو لهجمات رمزية من أجل تدميرهن».

ذكرت برلمانية آسيوية أخرى أنه «خلال مناقشة قانون المساواة في بلدي، تعرضت برلمانيات المعارضة للسب بأنهن بغاء وكلمات وقبيحات ومشينات وغربان وغير ذلك من الإهانات».

ويمكن أن تؤثر التجربة الشخصية للبرلمانية والمحيط الذي تعمل فيه في أشكال العنف التي قد تتعرض لها وشدها وتأثيرها. وتحدد الدراسة عدداً من العوامل التي تجعل بعض البرلمانيات أكثر عرضة لسلوكيات العنف القائم على الجنس. ويمكن لتلك العوامل الشخصية والمحيطية أن تنشئ طبقات إضافية من التمييز مما يجعل الحياة صعبة للغاية على المتضررات.

العوامل المشددة

- **الانتماء إلى المعارضة**
يظهر التحليل أن الانتماء إلى المعارضة السياسية هو العامل الرئيسي في زيادة تعرض البرلمانيات لجميع أنواع السلوكيات وأعمال العنف الجنسي المشمولة في هذه الدراسة.
- **السن الشاب**
يمكن أن يكون عمر المرأة عاملاً مشدداً أيضاً. ويظهر تحليل النتائج بحسب الفئة العمرية أن البرلمانيات دون سن الأربعين مستهدفات بمزيد من التعليقات الجنسية والترهيب والتهديد والمعاملة المهينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، ترى العديد من الزميلات الأكبر سناً أنهن محميات أو يحظين بالاحترام بسبب سنهن وخبرتهن في السياسة: فقد قالت برلمانية في سن الستين «لا يجرؤ أي زميل من الذكور على التحيز ضد أي امرأة عندما أكون موجودة».
- **الانتماء إلى مجموعة من الأقليات**
الانتماء إلى مجموعة من الأقليات في البلد يعرض البرلمانيات للمزيد من الملاحظات المتحيزة جنسياً والعنف إضافة إلى العنصرية. وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على بعض الشهادات المثيرة للقلق لنساء سياسة من أصل أجنبي، وبخاصة في أوروبا، استهدفهن أعضاء أحزاب اليمين المتطرف.

ويمكن أن تتراوح تلك السلوكيات بين الافتراءات أو التعليقات الجنسية المهينة مثل «عينت لأنها شابة من أقلية عرقية» (أمريكا الشمالية) والتهديدات مثل «يجب اغتصابها حتى تعرف ما يفعلها الأجنب» (أوروبا).

وتحدثت برلمانية أوروبية من أصل أفريقي عن لوحة إعلانات في بلدها، مؤلّتها مجموعات اليمين المتطرف، تطالب بأن «تُنقَع في المبيّض ثم تُحرق حية».

ويؤدّي السياق الوطني - السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني - دوراً في تحديد أشكال العنف التي قد تتعرض لها البرلمانيات وشدها وآثارها. ونظراً إلى حدود هذه الدراسة، لا يمكن البت في وجود صلة واضحة بين احترام حقوق المرأة عامّة في بلد ما وأعمال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف المرتكبة ضد برلمانيات ذلك البلد. ومع ذلك، بناء على عينة المجيبات، يُلاحظ أن البرلمانيات الناشطات في مجال النهوض بحقوق المرأة واللواتي يعملن في سياق وطني يسوده انعدام الأمن العام أو في بلدان يوجد فيها تحفظ واضح على احترام حقوق المرأة يتعرضن كثيراً لكل أشكال العنف. وتكون سبل الانتصاف المتاحة لهن من أجل الاعتراف بذلك العنف ووقفه محدودة للغاية في معظم الحالات.

الآثار والعواقب

لا تسعى هذه الدراسة إلى تقييم التأثير المحتمل للسلوكيات المتحيزة جنسياً أو العنف في معدل انتخاب البرلمانيات إلى مناصبهن وتجديد ولاياتهن. ومع ذلك، من بين الضحايا المشاركة في هذه الدراسة، قالت ٦٦,٧ بالمئة إنهن مكنّبات مما حدث لهن، و٤٦,٧ بالمئة يخشون على أمنهن وأمن أصدقائهن وعائلاتهن. ويمكن لذلك العنف أن يكون مستمراً ومتكرراً طوال الفترة البرلمانية بما يحمله ذلك من آثار نفسية ومادية متراكمة. وقد يدفح ذلك البرلمانيات إلى صرف النظر عن الترشح لفترة ولاية أخرى. وفي هذا المقام، كانت شهادات النائبات غنية عن التوضيح:

وأكثر من نصف اللواتي تعرضن للعنف (٥١,٧%) قد أبلغن عن الحوادث لأجهزة الأمن البرلماني وأو الشرطة. وذكرن اعتداءات جسدية أو حوادث ألحقت ضرراً بممتلكاتهن وتهديدات وملاحظات مليئة بالكراهية والإساءة، ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ولم تتلقَ كل المجيبات، اللواتي اتصلن بالشرطة، الدعم المنشود. إذ قالت بعض المجيبات إن الشرطة لم تتابع بلاغتهن، أو رفضت توفير الأمن لهن، أو لم تفعل شيئاً لتحقيق والعثور على المسؤولين ومحاكمتهم.

ويؤدّي العنف وانعدام الأمن الناجمان عن ذلك إلى تعقيد مهمة البرلمانيات بوضوح، بما يعوق العمل الذي أنتجن لأدائه. ومن ثم، فإن العنف يحرم المصوتين أيضاً من ثمار عمل ممثليهم. وفي كلتا الحالتين، فإن الديمقراطية هي التي تعاني وتدفع الثمن.

ومع ذلك، ذكرت ٨٠ بالمئة من المجيبات، اللواتي واجهن تلك السلوكيات وأعمال العنف القائمة على الجنس، أن عزيمتهن على أداء مهامهن البرلمانية قد اشتدت وأن تلك السلوكيات والأفعال لن تمنعهن عن الترشح لفترة ولاية جديدة. ولكن بطبيعة الحال، ينبغي عدم إغفال الدراسات الوطنية والإقليمية الأخرى التي أثبتت أن التأثير السلبي للعنف يدفع النساء للتخلي عن مراكزهن السياسية أو يثنيهن عن الترشح في أي انتخابات مقبلة.^{١٤} وإضافة إلى ذلك، يتجاوز تأثير ذلك العنف المتضررات منه مباشرة إذ يثني النساء عامّة عن المشاركة في الحياة السياسية.^{١٥} وعندما تقرر النساء أن الخطر عليهن أو على أسرهن أكبر من اللازم، تتضرر مشاركتهن في الحياة السياسية ويتضرر الطابع التمثيلي للحكومة والعملية الديمقراطية ككل.

قالت برلمانية آسيوية «يؤدّي ذلك إلى الكثير من الضغط ويؤثر في استقرارك العقلي. ولقد ترددت في الترشح مجدداً إذا كان من غير الممكن حماية حياتي الشخصية. وأخشى أيضاً الهجمات ضدي كامرأة التي قد تدمر صورتني. ولكن روح المقاومة موجودة».

قالت برلمانية آسيوية أخرى «اضطرت لشرح الوضع لعائلتي. ويرافقني ابني وزوجي خلال رحلاتي. ولا أعرف إذا كنت سأترشح في الانتخابات القادمة لأن عليّ الحرص على عدم التسبب في الكثير من الضرر لأسرتي».

وفضلاً عن ذلك، قالت ٣٨,٧ بالمئة من المجيبات اللواتي تعرضن لأعمال العنف إن تلك الحوادث قوضت قدرتهن على الوفاء بمهامهن والتعبير عن آرائهن بحرية.

وقالت الكثيرات إنهن حددن سفرهن وتحركاتهن - «قررت العودة إلى المنزل مبكراً قبل الساعة السابعة مساءً» (برلمانية أفريقية) - أو لا يتحركن وحدهن أبداً أو في حالة الاجتماعات السياسية المحتمل أن تخرج عن السيطرة. وقالت العديد منهن إنهن يحرضن على الحذر أكثر، بما في ذلك عند التحدث أمام الجمهور، فضلاً عن تعزيز أمنهن في المنزل والعمل. وقرر البعض الآخر حجب أو عزل الرسائل الإلكترونية والمكالمات الهاتفية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام برنامج حماية، أو الطلب من الموظفين متابعة فيسبوك وتويتر نيابة عنهن، أو ببساطة الاستغناء عن وسائل التواصل الاجتماعي تماماً، بما يحرمهن من قناة مهمة لنشر أفكارهن ومناقشتها.

الردود والحلول

الاعتراف بالمشكلة والتحدث عنها وإظهارها

«لا، هذا ليس جزءاً من الثقافة السياسية!»

قالت برلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار الدراسة «يجب أن نعتاد على ذلك، هذه هي الثقافة السياسية». وتوجد فكرة راسخة بأنه يجب «التعايش مع الوضع» ويرجع إلى البرلمانيات التكيف مع بيئة سياسية تتغاضى عن التمييز الجنسي أو لا تعترف بالتحرش الجنسي أو لا تعطيه أهمية.

ولخصت برلمانية أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الموضوع كما يلي: «لا أباي بالملاحظات الجنسية التي توجّه إليّ. فهو العادة. وإذا حاولت الرد، فسيقول الجميع «ما هذا الهراء؟ ماذا تريدان؟!».

وقد لا ترغب بعض البرلمانيات في إظهار علامات ضعف أو الظهور كضحايا. وقد تخاف برلمانيات أخرى من تقديم شكوى ضد المتحرشين الذين يكونوا شخصيات قوية داخل أحزابهن.

«يجب أن نعترف بالمشكلة. وبعد ذلك، توجد طرائق عديدة لحلها». تذكّرنا هذه الملاحظة لبرلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأنه من الأساسي الإقرار بأن السلوك المتحيز جنسياً والعنف القائم على الجنس لا مكان لهما في الحياة السياسية.

عُزّز القانون البوليفي بقرار من وزارة العدل يمنع ذوي السوابق من العنف ضد المرأة من الترشح للمناصب السياسية.^{١٨} وسيكون من الضروري إجراء متابعة عن كثب لتطبيق تلك المبادرات وتأثيرها في المستويات السائدة للإفلات من العقاب والظروف الميسرة لمشاركة النساء في العمليات السياسية على كل المستويات

ومن الواضح أن القوانين الوطنية لا يمكن أن تكون فعالة إلا بتنفيذها بالشكل الملائم، وإعلام النساء بها ولجوهن إليها لحماية حقوقهن.

مكافحة التهديدات عبر الإنترنت وغيرها من أشكال العنف السيبرني

تساءلت بعض البرلمانيات اللواتي أجريت مقابلات معهن عن مدى الجدية التي ينبغي التعامل بها مع تلك التهديدات أم إذا كان ينبغي تجاهلها. ولكن وراء الشاشات والتهديدات الإلكترونية أشخاصاً حقيقيين وبعض أفعالهم جرائم يعاقب عليها القانون. وكان لإحدى البرلمانيات الأوروبيات رأي قاطع في هذا الصدد:

«يجب تقديم بلاغ ضد كل الانتهاكات بمجرد أن تتبين طبيعتها الجنائية مثل التهديد بالقتل أو الاغتصاب. فقد أدت بلاغاتي إلى إدانات جنائية في حالتين. وعندما أبلغت عن عدة تهديدات بالقتل، اتخذت الشرطة إجراءات أمنية».

وفي إنجلترا، حُكِم على رجل في عام ٢٠١٤ بالسجن لمدة ١٨ أسبوعاً بسبب ملاحقة برلمانية عبر تويتر برسائل وصفها القضاء بأنها «غير لائقة وفاحشة وتهديدية».^{١٩}

وقالت بعض المجيبات إن الإبلاغ عن التهديدات والشائعات عبر الإنترنت عن طريق وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية ولفت الرأي العام إليها قد أدى إلى نتائج جيدة. ورأت مجيبات أخريات أن تلك الاستراتيجيات حساسة وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وإن الاعتراف بوجود المشكلة وتسميتها وكسر الصمت حولها يفتح الطريق أمام إيجاد حلول فعالة. ومن الأهمية بمكان أن ينبع ذلك الاعتراف من الدولة والبرلمانات والأحزاب السياسية والبرلمانيين والمواطنين. ويجب أن تعلن البرلمانات ورجال ونساء السياسة بأعلى صوت أن لا مكان لتلك السلوكيات في الثقافة السياسية وأن البرلمان لن يتسامح معها. ويتحمل نساء ورجال السياسة مسؤولية التنديد بتلك السلوكيات ونبد العنف القائم على الجنس في جميع السباقات الأخرى.

اعتماد قوانين قوية ومطبقة بصرامة بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة

من الأهمية بمكان اعتماد قوانين قوية ومطبقة بصرامة بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. والخطوة الأولى هي تهيئة بيئة مؤاتية ووضع الآليات اللازمة للنساء، بما في ذلك البرلمانيات، من أجل الإبلاغ ورفع الشكاوى ضد كل أشكال التمييز والعنف القائم على الجنس التي تؤثر فيهن وغيرهن. ويمكن أن يكون الإطار التشريعي نفسه لجميع النساء، أو يمكن أن يتضمن أحكاماً محددة بشأن المرأة في الحياة السياسية. وحتى الآن، لم يسن سوى عدد قليل جداً من البلدان تشريعات مخصصة بشأن العنف ضد المرأة في الساحة السياسية. ومن الضروري أيضاً أن تكون القوانين مكتملة وأن تغطي أشكال العنف الجديدة بما فيها التهديدات الشبكية وغيرها من أشكال العنف السيبرني.

قانون محدد ضد التحرش والمضايقة والعنف السياسي ضد المرأة

في عام ٢٠١٢، اعتمدت بوليفيا قانوناً بشأن مكافحة أشكال التحرش والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية ينص على فرض عقوبات على أي اعتداء جسدي أو نفسي أو جنسي أو أي شكل من أشكال الضغط أو الاضطهاد أو المضايقة أو التهديد ضد امرأة منتخبة أو تشغل منصباً عاماً.^{١٦} واقترحت المكسيك ببوليفيا فعدّلت قانونها بشأن العنف ضد المرأة والتشريعات الانتخابية من أجل إدماج تعريف لأفعال العنف السياسي ضد المرأة.^{١٧} وفي أيار/مايو ٢٠١٦،

تعزير الآليات الداخلية في البرلمان

قالت إحدى البرلمانيات الأوروبيات إنه «قبل خمس سنوات، أتهم رجل برلماني بمضايقة عدة زميلات له. ونوقشت القضية صراحةً في البرلمان، مما ساعد في التوعية بالمشكلة وتغيير العقليات. ومنذ ذلك الوقت، توقفت الدعايات الجنسية والسلوكيات غير المقبولة».

من الضروري إدراك أن المشكلة موجودة أو يمكن أن توجد في البرلمان كأى مكان عمل آخر. وشدت المجيبات على الحاجة إلى سياسات وآليات داخلية صارمة تطبّق بشكل سليم لإبقاء البرلمان خالية من التمييز الجنسي والتحرش الجنسي والعنف القائم على الجنس.

اللوائح ومدونات السلوك

ذكرت ٣٥,٨ بالمئة فقط من البرلمانيات المشاركة في هذه الدراسة أن لوائح مؤسساتها ومدونات السلوك الخاصة بها تتضمن أحكاماً بشأن السلوكيات غير المقبولة أو أعمال التهيب التي قد تتعرض لها البرلمانيات. وأربعة من تلك البرلمانيات فقط - وهي جنوب أفريقيا وكندا وكوستاريكا وتايلند - لديها أحكام تحمي الأعضاء صراحةً من الملاحظات الجنسية والتحرش الجنسي والتهديدات بالعنف الصادرة عن الأعضاء الآخرين. أما في البرلمانيات الأخرى، فتهدف اللوائح والمدونات إلى الحفاظ على النظام ومستوى معيّن من اللياقة بمنع السب والتعليقات السوقية والسلوكيات غير المقبولة - ولكن دون التمييز بين الرجال والنساء. ومن ثم، يعتمد تطبيق تلك الأحكام وتفسيرها من منظور المساواة بين الجنسين عامةً على الإرادة السياسية لمن يترأس الجلسة العامة أو اللجنة الخاصة. وقد شددت برلمانية آسيوية على أنه «من الأساسي ألا تقبل السلطات البرلمانية الملاحظات المهينة أو الدعايات الجنسية حول النساء وألا تتسامح معها».

ومع ذلك، لا يكون الأمر كذلك دائماً. فقد قالت إحدى البرلمانيات المجيبات إنها قد طلبت نقطة نظام من رئيس البرلمان بعدما أهانها زميل بطريقة متحيزة جنسياً. ورفض الرئيس اقتراحها قائلاً «لا أستطيع التحكم في رأي عضو آخر فيك».

سياسة بشأن التحرش الجنسي وإجراءات تسوية الشكاوى

٢١,٢ بالمئة فقط من البرلمانيات المشاركة في الدراسة قالت إنها اعتمدت سياسة بشأن التحرش الجنسي بأعضاء البرلمان؛ وقالت ٢٨,٣ بالمئة إن لديها إجراء لتسوية الشكاوى. وبالنسبة للموظفين البرلمانيين، ٤٨,١ بالمئة من البرلمانيات نفسها قالت إن لديها سياسة بشأن التحرش الجنسي، و٥٢,٨ بالمئة قالت إن لديها إجراء لتسوية الشكاوى المتعلقة بأعمال التحرش والمضايقة.

وقالت غالبية البرلمانيات إن قانون العقوبات أو قانون العمل أو القوانين الوطنية الأخرى المتعلقة بالتحرش الجنسي والعنف تنطبق على البرلماني مثل أي مواطن آخر.

وفي بعض الأحيان، لا تظهر العيوب الإجرائية التي تثني البرلمانيات عن تقديم الشكاوى إلا بعدما يُسلط الضوء على قضية تحرش تطول برلمانيين. فبعد تلك التجارب مثلاً، قامت الجمعية التشريعية في كوستاريكا ومجلس العموم الكندي باعتماد سياسات بشأن التحرش الجنسي وإجراءات لشكاوى أعضائهما. وقالت برلمانيات أخرى إنها فوضت وظيفة معالجة شكاوى التحرش الجنسي إلى هيئات داخلية (اللجنة المشتركة المعنية بالأخلاقيات ومصالح الأعضاء في جنوب أفريقيا ولجنة خاصة في تايلند على سبيل المثال).

وتحدثت برلمانية من شمال أفريقيا عن لجنة داخلية مسؤولة عن تلقي الشكاوى. وقالت برلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إن حزبها السياسي لديه لجنة تأديبية للتحرش الجنسي الذي يعدّ جريمة خطيرة يعاقب عليها بالفصل. وقالت مجيبات أخريات إنه يجب أن يكون مراقبو الحزب مسؤولين عن تطبيق العقوبات على السلوكيات غير اللائقة.

وعلى الرغم من أنه لا يتعين على البرلمانيات أو الأحزاب السياسية تولى دور المحاكم أو الحكم على الأعمال الإجرامية، فإن من واجبها ضمان تمكن نساء السياسة من العمل في جو من الأمان ورفع الشكاوى دون الخوف من السلوكيات الجنسية غير المرغوب فيها والتي تسيء لبيئة العمل. وإن كل عمل يثني عن الشكاوى ويخمدتها هو عمل يشجع على استمرار تلك السلوكيات مع الإفلات من العقاب.

مدونات السلوك البرلمانية المتعلقة بالتحرش الجنسي: مثالا كوستاريكا وكندا

الهدف من المبادرات في هذين البلدين هو وجود آلية للشكاوى مستقلة عن العملية السياسية. ففي كوستاريكا، «تتكون اللجنة المسؤولة عن التحقيق في القضايا من مدير الموارد البشرية في البرلمان وأخصائي صحة ومحام ومناوبين لهم. ويمكن لتلك اللجنة أن تطلب من وسيط الجمهوريّة توفير أخصائي في ذلك المجال لدعم بدء الإجراءات. ويتعين على البرلمانيين رفع قضية أمام المحكمة بالتوازي مع هذا الإجراء».

وأما في كندا، فالإجراء سري. إذ توجّه الشكاوى أو طلبات الوساطة أولاً إلى مدير الموارد البشرية في مجلس العموم. ويمكن للمدير أن يستعين بمحقق خارجي للتأكد من واقعة التحرش الجنسي. وفضلاً عن ذلك، يجب على كل أعضاء المجلس الآن توقيع تعهد بالحفاظ على بيئة عمل خالية من التحرش الجنسي والامتثال لمدونة السلوك الموضوعية في هذا الصدد. وتنظّم دورات تدريبية بشأن سياسة مكافحة التحرش الجنسي لفائدة النواب والموظفين.^{٢٠}

الحفاظ على الأمن في البرلمان

البرلمانيات مسؤولة عن تهيئة بيئة مأمونة وحامية لجميع أعضائها وموظفيها رجالاً ونساءً. ودور أجهزة الأمن البرلمانية أساسي وكذلك قدرتها على التعاون مع الشرطة لتقديم سبل الدعم والمشورة إلى البرلمانيات اللواتي

تعرضن للتهديد أو الاعتداء. ويجب تدريب أعضاء تلك الأجهزة وتوعيتهم بشأن كيفية الاستجابة للعنف القائم على الجنس. وقد تقرر البرلمانات إجراء تدقيق أمني للمرافق البرلمانية ومكاتب الدوائر الانتخابية لتقييم

ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لضمان أمن البرلمانيين وموظفي البرلمانات، ولا سيما النساء وبخاصة عندما يُطلب منهن العمل في وقت متأخر من الليل أو التعامل مع أشخاص عدوانيين.

الرجوع إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

في عام ١٩٧٦، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة معنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين تكون مسؤولة عن النظر في قضايا البرلمانيين الذين انتهكت حقوقهم الأساسية أو تعرقلهم إجراءات تعسفية أثناء فترة ولايتهم عن أداء وظائفهم. وقد تشمل تلك القضايا انتهاك الحصانة البرلمانية، أو حرية الرأي والتعبير، أو الاعتداءات، أو التهديدات، أو غيرها من أعمال التهيب والتعذيب، أو الاغتيالات.

وفي عام ٢٠١٥، نظرت اللجنة في قضايا ٣٢٠ برلمانياً من ٤٣ بلداً منهم ٣٧ برلمانية.^{٢١} وعلى الرغم من ذلك العدد، فإن ما خفي كان أعظم. فكما بيّنت هذه الدراسة، تخص بعض انتهاكات الحقوق البرلمانية تحديداً وينبغي أن تقدّم بطريقة أكثر انتظاماً إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين من أجل المساعدة في منع التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة في البرلمانات والقضاء عليهما.

تغيير الثقافة السياسية

تساعد الزيادة في عدد النساء في البرلمان والتضامن بينهن في تغيير العقلية والثقافة السياسية. ويمكن لوجود المزيد من النساء الناشطات في البرلمان أن يؤثر في تغيير بيئة العمل وسلوكيات الزملاء الرجال وعقليتهم تدريجياً، مما يمكن النساء من الوفاء بولاياتهن وخدمة مصالح الناخبين بحرية وأمان. وكما قالت برلمانية آسيوية: «عندما دخل هذا العدد الكبير من النساء إلى البرلمان في عام ٢٠٠٦، كان من المعتاد سماع تعليقات مثل «كلكن عاهرات». واليوم بات الوضع أفضل. وقد فتحت النساء الطريق لغيرهن».

دور التضامن بين البرلمانيات

وفقاً لبيانات الدراسة الاستقصائية، قالت ٧١,٤ بالمئة من المجيبات إنهن تحدثن أولاً لزميلاتهن أو أزواجهن أو عائلاتهن عن السلوكيات أو الأفعال غير اللائقة التي تعرضن لها من أجل التماس المساعدة والمشورة.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت بعض الأمثلة العامة لهذا التضامن بين البرلمانيات، فتسنى تسليط الضوء على العنف والحد من التحيز الجنسي في الحياة السياسية. وقد أرسلت برلمانيات من بلد أوروبي رسالة إلى وسائل الإعلام تضامناً مع زميلاتهن، بما في ذلك رئيسة البرلمان التي تعرضت للاعتداء والقتل والتهديد عبر وسائل التواصل الاجتماعي.^{٢٢}

وقدّمت نساء من بلد أوروبي آخر شهادة مشتركة وعلنية في وسائل الإعلام عن الاعتداءات وأفعال التحرش الجنسي التي ارتكبتها زميل رفيع المستوى في حزبهن السياسي. ومن خلال الإجهار بشهادتهن، كسرن دائرة الصمت وأقنعن مسؤولي العدالة بالتحقيق في ادعاهن.^{٢٣}

وأظهرت الدراسة أيضاً أن شبكات البرلمانيات يمكن أن تكون أماكن جيدة للتحدث مع الزميلات وإيجاد حلول. وقالت كاتبة في أحد البرلمانات إن كونها امرأة شجع برلمانيات على التماس المساعدة من القيادة لوقف السلوكيات غير المناسبة التي تمنعهن من أداء عملهن في أمان تام.

وفي نهاية المطاف، تظل هذه المشكلة مسؤولية جماعية ومشاركة بين الرجال والنساء. ويكتسي التضامن الذي يبديه البرلمانيون الرجال في قضايا المساواة أهمية محورية. إذ إن الرجال عنصر أساسي في أي حل

ينفذ؛ ويتعين إشراكهم بنشاط في المناقشات وأن يلتزموا تماماً بالقضاء على التحيز الجنسي والتمييز في الحياة السياسية. ويتعين عليهم أن يتخذوا موقفاً ويتحملوا مسؤولياتهم جنباً إلى جنب مع النساء.

شددت برلمانية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أنه لكي يحدث ذلك، «يتعين تثقيف الرجال بشأن المساواة بين الرجال والنساء، بما في ذلك الفوائد التي يمكن الحصول عليها من وجود المرأة في البرلمان».

وإن إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام طريقة أخرى ممكنة لإدانة السلوكيات غير المقبولة وتشجيع النقاش العام بشأن سبل جعل السياسة أكثر شمولاً.

وأيدت عدة مجيبات التعليم بصفته وسيلة لتغيير العقلية والثقافات ومكافحة التمييز وإرساء ثقافة المساواة والتسامح. وسيساعد تثقيف الصبيان والبنات منذ سن مبكرة بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في بناء علاقات قائمة على اللاعنّف والاحترام بين الجنسين في جميع القطاعات.

«يتعين تثقيف الرجال والنساء منذ مرحلة الطفولة المبكرة بشأن الاحترام المتبادل واحترام الاختلافات وأفكار الآخرين». (برلمانية من بلد عربي)

«يتعين إزكاء الوعي العام بشأن القوانين والسياسات النافذة؛ ويجب أن تتعلم النساء تقديم الشكاوى، ويتعين تدريب الشرطة والموظفين المعنيين على عدم التقليل من أعمال العنف ضد المرأة». (برلمانية أوروبية)

وأخيراً، ترى عدة مشاركات في الدراسة أنه يتعين اتخاذ المزيد من التدابير فيما يخص وسائل الإعلام، ولا سيما تدريب الصحفيين على معاملة البرلمانيات ونساء السياسة دون تحيز جنسي.

الاستنتاجات

كشفت الدراسة عن انتشار مثير للقلق للعنف القائم على الجنس ضد البرلمانيات في جميع أنحاء العالم. ولا يشمل ذلك العنف النفسي فقط، الذي يبعث إلى الأذى أينما وقع، وإنما أشكالاً أخرى من العنف - وهي العنف الجنسي والجسدي والاقتصادي. وبغض النظر عن مدى تعقيد تجارب النساء المشاركات في الدراسة والظروف المحيطة بهن - ولا سيما نظراً إلى الطابع الدولي للدراسة - تشير النتائج إلى تعرض البرلمانيات لتلك السلوكيات بدرجات مختلفة في كل بلد، بما يؤثر في عدد كبير من المسؤولات المنتخبات. ويعرقل ذلك العنف قدرة البرلمانيات على القيام بعملهن بحرية وأمان ويثني النساء عن المشاركة في الحياة السياسية بوجه عام.

ومع ذلك، تظهر الدراسة أيضاً أنه بمجرد الاعتراف بالظاهرة وتسليط الضوء عليها، تكون الحلول موجودة أو يمكن العثور عليها أو اكتشافها. ويجب ألا يُنظر إلى تلك السلوكيات على أنها الثمن الواجب دفعه مقابل المشاركة في الحياة السياسية. وإنما من الواجب على كل العاملين في السياسة، رجالاً ونساءً، وعلى البرلمانات كمؤسسات أن يكونوا نماذج يُقتدى بها. فعليهم أن يبدووا بأنفسهم حتى لا يساهموا في إضفاء الشرعية على التمييز والعنف ضد المرأة في كل مناحي الحياة الأخرى العامة والخاصة. وفي نهاية المطاف، يرتهن كل ذلك بفعالية البرلمانات والتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان استجابة النظام الديمقراطي نفسه.

الحواشي

- ١ وفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، زادت نسبة النساء في العضوية البرلمانية من ١١,٣ بالمائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٨ بالمائة في عام ٢٠١٦ (حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٦)، www.ipu.org/wmn-f/world.htm.
- ٢ برلمانات تراعي الجندر: استعراض شامل للممارسات الجيدة، جنيف، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١.
- ٣ قد يظهر العنف ضد النساء في الحياة السياسية أيضاً في صفوف الناخبين والمرشحين في الانتخابات، وضد النشاط في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وضد النساء المنتخبات أو العاملات كموظفات عامات على المستوى المحلي ومستويات أخرى.
- ٤ أجريت غالبية المقابلات في آذار/مارس ٢٠١٦ في إطار اجتماع برلماني نظم بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة الدورة الستين للجنة وضع المرأة (نيويورك) والدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي (لوساكا). وأجريت مقابلات أخرى عن طريق الهاتف أو سكايب خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٦.
- ٥ وُزِعَ استبيان على أعضاء رابطة الأمناء العاملين للبرلمانات خلال اجتماعها المعقود في لوساكا في آذار/مارس ٢٠١٦ ثم عبر البريد الإلكتروني في حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ٦ إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤٨/١٠٤، ١٩٩٣.
- ٧ تقديرات عالمية وإقليمية بشأن العنف ضد المرأة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣.
- ٨ #ليس_الثمن: وقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: نداء للعمل (#NotTheCost: stopping violence against women in politics: a call to action)، واشنطن العاصمة، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، ٢٠١٦. في عام ٢٠١٦، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني حملة دولية تحت شعار «#ليس_الثمن، وقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية» بالاستناد إلى تحالف من المنظمات الشريكة في مكافحة العنف ضد النساء النشاطات في الحياة السياسية. وكان الاتحاد البرلماني الدولي جزءاً من ذلك التحالف.
- ٩ Taylor, James, D. V. و Wilson, S. P. و Barrie, C. و Evans, J. و Farnham, F. R. و Sukhwal, S. و A. Harassment and stalking of members of the United Kingdom Parliament: associations and consequences، مجلة الطب النفسي الشرعي وعلم النفس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.
- ١٠ تقديرات عالمية وإقليمية بشأن العنف ضد المرأة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣.
- ١١ #ليس_الثمن: وقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: نداء للعمل، واشنطن العاصمة، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، ٢٠١٦.
- ١٢ Hunt E. و Evershed N. و Liu R. من جوليا جيلارد إلى هيلاري كلينتون: الإساءة الشبكية للسياسيين حول العالم (From Julia Gillard to Hillary Clinton: online abuse of politicians around the world)، صحيفة الغارديان، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦. www.theguardian.com/technology/datablog/ng-interactive/2016/jun/27/from-julia-gillard-to-hillary-clinton-online-abuse-of-politicians-around-the-world
- ١٣ العنف السيبراني ضد النساء والفتيات - تقرير لفريق العمل المعني بالنطاق العريض وقضايا الجنسين والتابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية والتابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥. وانظر أيضاً تحليل صحيفة الغارديان لسبعين مليون تعليق على موقعها منذ عام ٢٠٠٦. وقد اكتُشِفَ أن من أصل ١٠ مؤلفين/صحفيين تلقوا أكثر التعليقات إهانة، كان ثمانية منهم نساءً والرجلان أسودين. صحيفة الغارديان، الجانب المظلم لتعليقات الغارديان (The dark side of Guardian comments)، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. www.theguardian.com/technology/2016/apr/12/the-dark-side-of-guardian-comments.
- ١٤ ثبُت حدوث العنف نساء السياسة في آسيا وأمريكا اللاتينية عن الترشح ودفعتهن إلى ترك مناصبهن قبل انتهاء مدتها [Morena و Herrera و Mitzzy Arias و Sara García، ٢٠١١].

- ١٥ Hostilidad y violencia) السلطات البلديات (política: develando realidades de mujeres autoridades municipales). سانت دومينغو: هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ الشراكة الدولية لجنوب آسيا، ٢٠٠٦. العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. لاليتبور: دار نشر SAP-Nepal]. قالت ثلث نساء السياسة المنتخبات محلياً في السويد إنهن يرغبن في ترك مناصبهن بسبب مثل هذه الحوادث [Joakim Krantz و Lisa Wallin و Sanna Wallin، 2012]. استطلاع الأمن السياسي ٢٠١٢ (Politikernas trygghetsundersökning 2012). ستوكهولم: مجلس مكافحة الجريمة]. وفي بوليفيا، قالت ٤٨ بالمائة من النساء اللواتي تركن مناصبهن في عام ٢٠١٠ إنهن تعرضن لأشكال مماثلة من العنف [ACOBOL، 2012]. المضايقة والعنف القائم على الجنس في الحياة السياسية يؤثران في العمل السياسي والإدارة العامة للمرأة. (Acoso y violencia política en razón de género afectan el trabajo político y gestión pública de las mujeres). www.acobol.org.bo؛ #ليس_الثمن: وقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: نداء للعمل (#NotTheCost: stopping violence against women in politics: a call to action)، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، ٢٠١٦.
- ١٦ في أستراليا، قالت ٦٠ بالمائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢١ سنة، و ٨٠ بالمائة من النساء فوق سن ٣١ سنة، إن من المرجح عدم ترشحن بعدما شاهدن مدى انتقاد النساء في وسائل الإعلام [Shepherd, Tory، 2014]. نفور المزيد من النساء من الحياة السياسية بعد سوء معاملة جوليا جيلارد. صحيفة الأفرتايزر، ١٤ كانون الثاني/يناير (More women turning off politics after Julia Gillard was badly treated). وقالت جميع المشاركات تقريباً في برنامج بريطاني عن القادة المحتملين إنهن شاهدن إساءات جنسية ضد نساء السياسة عبر الإنترنت. وقالت أكثر من ٧٥ بالمائة منهن إنها من مصادر قلقهن في البت في مواصلة الحياة العامة [FootstepsInTheSand_lo.pdf؛ #ليس_الثمن: وقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: نداء للعمل (#NotTheCost: stopping violence against women in politics: a call to action)، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، ٢٠١٦].
- ١٧ بوليفيا، قانون مكافحة أشكال التحرش والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية (Ley contra el acoso y violencia política hacia las mujeres)، ٢٠١٢.
- ١٨ المكسيك، القانون العام بشأن انتفاع المرأة بحياة خالية من العنف والقانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية (Ley General de Acceso de las Mujeres a una Vida Libre de Violencias et Código Federal de Instituciones y Procedimientos Electorales)، ٢٠١٣.
- ١٩ Krok ML. (Violence against women in politics: a rising threat to democracy)، مقالة قُدمت إبان المؤتمر العالمي الرابع والعشرين للعلوم السياسية، بوزنان، بولندا، ٢٣-٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦.
- ٢٠ رابطة الصحافة. سجن بيتر نان بتهمة تغريدات مسيئة للناطقة ستيليا كريسي (Peter Nunn jailed for abusive tweets to MP Stella Cressy)، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، معدلة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٦.
- ٢١ مدونة سلوك أعضاء مجلس العموم: التحرش الجنسي، التقرير الثامن والثلاثون للجنة الدائمة المعنية بالإجراءات وشؤون المجلس، البرلمان الحادي والأربعون، الجلسة الثانية، www.parl.gc.ca/HousePublications/Publication.aspx?DocId=8030727&Language=E.
- ٢٢ رسالة مفتوحة نُشرت في جريدة لاريوبليك، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦، من أعضاء المجموعة البرلمانية الإيطالية للنساء والحقوق وتكافؤ الفرص.
- ٢٣ Focraud A. قضية بوبان: المدعي العام يفتح تحقيقاً أولياً (Affaire Baupin: le parquet ouvre une enquête préliminaire)، JDD، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

© الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦

ردمك: 978-92-9142-786-4

هذا المصنف مخصص للاستخدام الشخصي وغير التجاري. ويجوز استنساخ أي من المواد التي يتضمنها هذا المصنف، كلياً أو جزئياً، شريطة استنساخ حقوق الطبع والنشر والمصادر المذكورة دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام مواد هذا المصنف. نشكر جميع البرلمانيات وموظفات البرلمانات اللواتي شاركن في هذه الدراسة. يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتناه للسيدة بريجيت فيليون التي تولت تحرير نص هذا التقرير. ونتوجه بالشكر أيضاً لمنظمة الشؤون العالمية الكندية والمعونة الأيرلندية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) على ما قدمته من دعم مالي.